الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/38/825
S/16658
6 July 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٤١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة التاسعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٤
موجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن استرعي انتباه سعادتكم وأعضاء مجلس الأمن الى الاجراءات الانفصالية التركية الجديدة التي تشكل انتهاكا واضحا لقرارى المجلس ٥٤١ (١٩٨٣) ، المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، و ٥٥٠ (١٩٨٤) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٤ . فطبقا للصحيفة القبرصية التركية " كبرس بوستاسي " الصادرة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ورد أن ما يسمى بوزير مالية الجمهورية التركية لقبرص الشمالية قد ذكر انه سيبدأ تشغيل " البنك المركزى للجمهورية التركية لقبرص الشمالية " في المناطق المحتلة من جمهورية قبرص وان تعيين الموعد المحدد للافتتاح سيتوقف على وصول بعض كبار الشخصيات من تركيا .

ان انشاء " بنك مركزى " يشكل عملا آخر من الأعمال غير القانونية التي يقوم بها الجانب التركي بهدف ترسيخ الدولة الانفصالية وتنفيذ المخططات التركية الطويلة الأجل لتقسيم قبرص جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا . وفضلا عن ذلك ، فان ما يعتزم من ايفاد كبار الشخصيات التركية للحضور في مناسبة افتتاح البنك يشكل دليلا اضافيا على ان هذا العمل ، مثل غيره من الأعمال التي سبقته ، قد جرى تدبيره وتوجيهه ويجرى تنفيذه من قبل تركيا ، التي تمارس سيطرة مطلقة على الكيان العميل الذى انشئ لخدمة الأهداف الشريرة لأنقرة .

ان تركيا التي فشلت في الحصول على اعتراف أى من الدول الأعضاء بهذا الكيان غير الشرعي تسعى الآن ، وبوسائل خبيثة ، الى اجتذاب اعتراف غير مباشر عن طريق ما يسمى بانشاء بنك مركزى في المناطق المحتلة وبتقديم حوافز اقتصادية في صورة " مناطق تجارة حرة " .

../..

وتذكرون سعادتكم وأعضاء مجلس الأمن ان المجلس ، عقب محاولة الانفصال في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، اتخذ القرار ٥٤١ (١٩٨٣) وان المجلس ، في مواجهة المزيد من الأعمال الانفصالية ، اتخذ القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) الذى أدان فيه جميع الأعمال الانفصالية وكرر طلبه الى جميع الدول عدم الاعتراف بدولة " الجمهورية التركية لقبرص الشمالية " المزعومة ، التي انشئت بفعل الأعمال الانفصالية ، وعدم تقديم التسهيلات أو مساعدة الكيان المذكور على أى وجه من الوجوه .

وبالاضافة الى انتهاك هذه القرارات الملزمة لمجلس الأمن ، فان الاجراء التركي المتمثل في انشاء " بنك مركزى " ينتهك كذلك الأحكام الصريحة لقرارات الجمعية العامة بشأن قبرص ، لا سيما القرارين ٣٤/٣٠ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ و ٣٧/٢٥٣ المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ اللذين قامت فيهما الجمعية العامة ، ضمن أمور أخرى ، بتأكيد حق جمهورية قبرص وشعبها في السيادة والسيطرة التامتين والفعالتين على كامل اقليم قبرص وطلبت الى جميع الأطراف المعنية الامتناع عن القيام بأى عمل ينتهك ، أو يقصد به أن ينتهك ، استقلال جمهورية قبرص ووحدتها وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

وعلى الرغم من هذه المقررات والقرارات لمجلس الأمن والجمعية العامة ، فضلا عن الادانة العالمية للأعمال الانفصالية ، وعلى الرغم من التصريحات التركية الأخيرة التي توحي بالاعتدال ، الا أن أنقرة ووكلاءها في المناطق المحتلة يواصلون مخططاتهم التقسيمية ، مما ينذر بمزيد من الأخطار الوشيكة على سيادة قبرص ووحدتها وعلى رفاه شعب الجمهورية ككل .

ان المشاكل الاقتصادية التي تواجه الطائفة التركية في الوقت الحاضر ، والتي يزعم ان تخفيفها هو الهدف من وراء انشاء " بنك مركزى " ، هي نتيجة مباشرة للاحتلال العسكرى الذى تفرضه تركيا ولسياساتها الانفصالية التقسيمية التي تعمل بالقوة على ابقاء الطائفة القبرصية التركية خارج الاتجاه السائد للنمو الاقتصادى في وطننا . ومن الممكن ايجاد الحل لهذه المشاكل الخطيرة بالوحدة والتعاون الاقتصاديين في ظل أوضاع من السلم والاستقرار ، كما يمكن ايجاد هذا الحل بتعزيز الروابط التاريخية المشتركة لشعبنا . ان المخططات الهادفة الى ادامة التجزئة الاقتصادية والاجتماعية ، مثل انشاء بنك مركزى ثان (وهو أمر غير مقبول على الاطلاق في أى بلد سواء كان نظامه اتحاديا أو مركزيا) ستكون له آثار مفجعة بالنسبة لشعب قبرص ككل . ومن شأن هذه المخططات كذلك ان تفسد المساعي الحميدة التي تبذلونها سعادتكم والتي تعتمد بالضرورة في نجاحها على ايجاد مناخ من الاستقرار السياسي والاقتصادى .

اننا لهذا نعتمد على ما لدى سعادتكم من مهارات دبلوماسية محنكة ، وعلى ما تتمتعون به في مركزكم السامي من عظيم القوة المعنوية وغيرها ، وعلى أعضاء مجلس الأمن ، في اتخاذ اجراء فورى حسبما تقتضيه الحالة بغية وقف هذه التطورات المشؤومة وعكس اتجاهها ، وذلك من أجل الحفاظ على الوحدة الاقتصادية لبلدنا ، ولضمان الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن قبرص ، لا سيما قرارى المجلس ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) .

وسأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، تحت البند ٤١ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
السفير
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

- - - - -